مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

دور الإعلام الإيراني الموالي للنظام في إدارة الاحتجاجات ..

تحليل بنيوي لتغطية موجة ديسمبر ٢٠٢٥/ يناير ٢٠٢٦

يوسف كامل خطاب

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

تقديم:

لم تعد الاحتجاجات في النظم السلطوية تُدار أمنيًا فقط، بل بات الإعلام أحد أهم أدوات إدارتها، بوصفه الفضاء الذي يُعاد فيه تعريف الحدث وضبط معناه وحدود الاستجابة له. وقد مثّلت موجة الاحتجاجات التي اندلعت في إيران منذ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥ اختبارًا حاسمًا لدور المنظومة الإعلامية القريبة من النظام في التعامل مع أزمة داخلية مركّبة، تداخلت فيها الضغوط الاقتصادية مع السخط الاجتماعي في سياق إقليمي ودولي متوتر.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن الإعلام الإيراني أعاد تأطير الاحتجاجات داخل إطار أمني مغلق، حوّلها من تعبير اجتماعي قابل للنقاش إلى تهديد يستدعي الردع، بما أسهم في إدارة لحظة الاحتجاج دون معالجة جذوره. وتسعى الدراسة إلى تحليل بنية هذه المنظومة الإعلامية وخطابها وأهدافها وأساليبها، وتقييم آثارها الداخلية والخارجية، واستشراف السيناريوهات المحتملة لمسار الاحتجاج.

وتعتمد الورقة على منهج تحليلي نوعي يجمع بين تحليل الخطاب النقدي والتحليل الوظيفي، مع تتبع زمني لتطور السردية الإعلامية، بهدف فهم دور الإعلام في إعادة تعريف الأزمة وضبط مآلاتها، مع الإقرار بحدود التعميم التي يفرضها تداخل العاملين الأمني والسياسي في الحالة الإيرانية.

وسائل التغطية: (المنظومة الإعلامية الإيرانية التي غطت الاحتجاجات وانتماءاتها)

نشطت وسائل الإعلام الإيرانية القريبة من مؤسسات الدولة في تغطية احتجاجات الداخل من ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥ حتى إعداد هذه الورقة (١٨ يناير ٢٠٢٦)، ودافعت كل وسيلة منها عن الجهة/ المؤسسة التي تُنسَب إليها أو ترتبط بها، وسنوضح فيما يلي عناصر تلك المنظومة وانتماءها ووظائفها في تغطية الأحداث.

أولًا: الإعلام الخاضع مباشرة للمرشد الأعلى (الإعلام الرسمي للدولة)

تُشكّل **(هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية IRIB)** العمود الفقري لمنظومة الإعلام الرسمي في الجمهورية الإسلامية، وهي الجهة الوحيدة المخوّلة قانونيًا بالبث الإذاعي والتلفزيوني داخل البلاد. وتخضع الهيئة لإشراف مباشر من المرشد الأعلى، الذي يمتلك صلاحية تعيين رئيسها، ما يجعلها خارج نطاق سيطرة الحكومة التنفيذية.

وقد لعبت قنوات (IRIB) وإذاعاتها دورًا مركزيًا في تغطية الاحتجاجات عبر تبنّي خطاب أمني تعبوي، ركّز على توصيف التحركات الاحتجاجية باعتبارها «أعمال شغب» أو «اضطرابات موجّهة من الخارج»، مع إبراز مكثف لدور الأجهزة الأمنية في «فرض الاستقرار».

وضمن المنظومة نفسها، تنشط قنوات موجهة للخارج، مثل (**تي في برس (Press TV)** الناطقة بالإنجليزية، و**(قناة العالم)** الناطقة بالعربية، وهما ذراعان خارجيتان لهيئة الإذاعة والتلفزيون، اضطلعتا

بوظيفة مخاطبة الرأي العام الدولي والإقليمي عبر سردية تُبرز الاحتجاجات بوصفها «حملة ضغط غربية» على إيران، مع التركيز على ازدواجية المعايير الغربية في قضايا حقوق الإنسان.

ثانيًا: الإعلام الحكومي المرتبط بالسلطة التنفيذية

برز دور الإعلام الحكومي المرتبط بالسلطة التنفيذية عبر **(وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية إرنا)** بوصفها الوكالة الرسمية للدولة، والتابعة إداريًا لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي. وقد اتسمت تغطيتها للاحتجاجات بقدر أكبر من اللغة «الخبرية» مقارنة بإعلام الحرس الثوري، لكنها التزمت الإطار العام للسردية الرسمية، مع التركيز على البيانات الحكومية، والتصريحات الأمنية، والتقليل من حجم التحركات في الشارع، وتجنّب استخدام مصطلحات ذات دلالة إيجابية من قبيل «انتفاضة» أو «احتجاجات شعبية واسعة».

ثالثًا: الإعلام المرتبط بالحرس الثوري الإيراني

احتل الإعلام المحسوب على الحرس الثوري الإيراني موقعًا متقدمًا في إدارة الخطاب خلال فترة الاحتجاجات، وكان أكثر حدّة وأيديولوجية في توصيف الأحداث. وفي مقدمة هذه الوسائل تأتي **(وكالة فارس للأنباء)**، وهي وكالة أنباء تُوصَف على نطاق واسع بأنها قريبة من الحرس الثوري، وقد ركّزت تغطيتها على ربط الاحتجاجات بـ «شبكات تخريبية» و«أذرع استخباراتية أجنبية»، مع إبراز الاعترافات المصوّرة، والأخبار الأمنية، وخطاب التخوين.

ويندرج في الإطار ذاته دور **(وكالة تسنيم للأنباء)**، التي تُعد من أكثر المنصات التصاقًا بخطاب الحرس الثوري. وقد لعبت تسنيم دورًا تعبويًا واضحًا، ليس فقط عبر الأخبار، بل من خلال المقالات التحليلية والتقارير المطوّلة، التي قدّمت الاحتجاجات كجزء من «حرب مركبة/ هجينة» تستهدف النظام، مع تأكيد متكرر على صلابة مؤسسات الدولة.

كما برزت **(صحيفة جوان)** اليومية، وهي صحيفة مطبوعة مرتبطة بالحرس الثوري وقريبة من بيئة قوات الباسيج، حيث تبنّت خطابًا تعبويًا داخليًا موجّهًا للكوادر المؤيدة للنظام، وركّزت على البعد العقائدي للصراع، وضرورة «الدفاع عن الثورة» في مواجهة ما وصفته بـ «محاولات التفكيك الداخلي».

وفي السياق نفسه، لعب **(موقع مشرق نيوز)** دورًا خاصًا بوصفه منصة إلكترونية تُنسب إلى الدائرة الإعلامية القريبة من منظمة استخبارات الحرس الثوري، واتسمت تغطيته بحدة لغوية عالية، واستخدام مكثف لمصطلحات «العملاء» و«العناصر المأجورة»، مع تسريبات وتحليلات ذات طابع أمني واضح.

رابعًا: الإعلام المرتبط بمؤسسات الأمن القومي

إلى جانب إعلام الحرس الثوري، برز **(موقع نور نيوز)** بوصفه منصة إعلامية مرتبطة بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. وقد اتسم خطابه بنبرة أقل انفعالية، وأكثر تركيزًا على البعد الاستراتيجي، حيث قدّم الاحتجاجات ضمن إطار «إدارة الأزمات» و«الردع الداخلي»، مع السعي إلى طمأنة الداخل وإرسال رسائل محسوبة للخارج بشأن تماسك منظومة القرار.

خامسًا: الإعلام الأصولي المرتبط بمكتب المرشد والتيارات العقائدية

تُعدُّ **(صحيفة كيهان)** أحد أبرز الأصوات الإعلامية القريبة من مكتب المرشد الأعلى، ويُنظر إلى رئيس تحريرها (حسين شريعتمداري) بوصفه ممثلًا غير رسمي لتوجهات المرشد في المجال الإعلامي. وقد تميزت تغطية كيهان للاحتجاجات بخطاب أيديولوجي حاد، صنّف المحتجين ضمن مشروع «إسقاط ناعم» تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل، مع دعوات صريحة لتشديد القبضة الأمنية.

سادسًا: الإعلام شبه الرسمي والتيارات الأصولية الحزبية

إلى جانب ما سبق، نشطت **(وكالة مهر للأنباء)**، وهي وكالة تُنسب إلى مؤسسات دعوية/ ثقافية حكومية، وقد حافظت على خطاب قريب من السلطة دون انخراط مباشر في لهجة الحرس الثوري، مركّزة على إعادة نشر البيانات الرسمية والتحليلات المحافظة.

> **الإعلام في إيران لا يعمل بوصفه ناقلًا للأحداث، بل كأداة فاعلة في إدارة الصراع الداخلي**

كما لعب **(موقع رجا نيوز)**، المحسوب على التيار الأصولي ودوائر قريبة من جبهة «بايداري»، دورًا في تأطير الاحتجاجات سياسيًا وأيديولوجيًا، مع مهاجمة التيارات الإصلاحية وربطها ضمنيًا بالموجة الاحتجاجية.

الخلاصة: تُظهر الخريطة الإعلامية أن تغطية الاحتجاجات في إيران لم تكن عشوائية، بل جرى توزيع الأدوار داخل منظومة إعلامية متكاملة؛ حيث ركز إعلام المرشد على ضبط السردية العامة؛ فيما قدم إعلام الحكومة الغطاء الإخباري الرسمي؛ وتولّى إعلام الحرس الثوري والأمن القومي مهمة الأمننة والتخويف والتعبئة؛ بينما لعبت الصحف الأصولية دور الشحن الأيديولوجي. وهو ما يعكس أن الإعلام في إيران لا يعمل بوصفه ناقلًا للأحداث، بل كأداة فاعلة في إدارة الصراع الداخلي.

تحليل خطاب كل فئة أثناء الاحتجاجات (المفردات، الأطر، الصور الذهنية)

فيما يلي تحليل خطابي منهجي لتغطية كل فئة من فئات الإعلام الإيراني للاحتجاجات الداخلية خلال الفترة ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥ – ١٨ يناير ٢٠٢٦، مع تفكيك المفردات المركزية، والأطر التفسيرية، والصور الذهنية التي سعت كل فئة إلى ترسيخها لدى الجمهور.

أولًا: خطاب الإعلام الخاضع لمظلة المرشد الأعلى (البث الرسمي)

يمثّل إعلام هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية (IRIB) المستوى الأعلى في هندسة السردية الرسمية، وقد اتسم خطابه أثناء الاحتجاجات بمزيج من اللغة الأمنية المُقنَّعة والتهدئة الشكلية؛ فعلى مستوى المفردات،

تكرّرت أوصاف مثل «اضطرابات محدودة»، «أعمال شغب»، «محاولات إخلال بالنظام العام»، مع تحاشٍ واضح لاستخدام كلمات من قبيل «انتفاضة» أو «حراك شعبي واسع».

وتمحور الإطار التفسيري الحاكم حول إطار «الاستقرار» مقابل «الفوضى»؛ حيث قُدّمت الدولة بوصفها الضامن الوحيد للأمن والعيش اليومي، في مقابل تصوير المحتجين كعامل تهديد للنظام الاجتماعي. وفي هذا السياق، جرى تضخيم مشاهد عودة الحياة الطبيعية، وبث تقارير عن استمرار العمل في المؤسسات والأسواق.

وعلى مستوى الصور الذهنية، سعى الخطاب إلى تكريس صورة «الدولة المتماسكة الهادئة» في مواجهة «أقلية مشاغبة»، بما يهدف إلى تحييد المترددين وكبح انتقال العدوى الاحتجاجية إلى قطاعات أوسع.

ثانيًا: خطاب الإعلام الحكومي (السلطة التنفيذية)

اتسم خطاب وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إرنا) بنبرة أكثر تقنية وأقل انفعالًا، مع حفاظه على الخط العام للسردية الرسمية. لغويًا، طغت مصطلحات مثل «تجمعات غير مرخصة»، «مخالفات قانونية»، و«تعامل أمني وفق الأطر القانونية».

ويعدُّ الإطار التفسيري هنا هو إطار القانون والنظام؛ إذ جرى اختزال الاحتجاجات في كونها مسألة إدارية/أمنية تُدار عبر مؤسسات الدولة، وليس تعبيرًا عن أزمة سياسية أو اجتماعية بنيوية. وغالبًا ما أُرفقت الأخبار بتصريحات لمسؤولين حكوميين ــ منهم الرئيس الإيراني (مسعود بزشكيان) ــ تؤكد «حق التعبير ضمن القانون»، بما يمنح الخطاب مظهرًا مؤسساتيًا منضبطًا.

أما الصورة الذهنية المتشكّلة، فهي صورة «الدولة العقلانية المنظّمة» التي تتعامل مع أحداث عابرة دون ارتباك، وتُحيل أي تصعيد إلى مخالفات فردية لا تعبّر عن المزاج العام.

اتسم خطاب وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إرنا) بنبرة أكثر تقنية وأقل انفعالًا، مع حفاظه على الخط العام للسردية الرسمية. لغويًا، طغت مصطلحات مثل «تجمعات غير مرخصة»، «مخالفات قانونية»، و«تعامل أمني وفق الأطر القانونية».

ثالثًا: خطاب الإعلام المرتبط بالحرس الثوري

يُعد هذا الخطاب الأكثر حدّة وأدلجة، كما يظهر في تغطيات (وكالة فارس)، و(وكالة تسنيم) و(صحيفة جوان)؛ فعلى مستوى المفردات، سيطرت مصطلحات مثل «مثيرو الشغب»، «شبكات تخريب»، «عناصر مدفوعة من الخارج»، «حرب مركّبة»، و«مشروع إسقاط».

وكان الإطار التفسيري المركزي هو إطار المؤامرة/ الأمن القومي؛ حيث فُسّرت الاحتجاجات باعتبارها حلقة في صراع استراتيجي أوسع تقوده قوى خارجية، وليس نتاجًا لمطالب داخلية. وجرى ربطها مباشرة بالولايات المتحدة وإسرائيل ووسائل الإعلام الأجنبية، مع توظيف كثيف لفكرة «الحرب الهجينة».

أما الصور الذهنية، فتمحورت حول ثنائية «نحن/ هم»: نحن (الثورة، الدولة، الشعب الحقيقي)، مقابل هم (عملاء، مخربون، أدوات الخارج). وقد أدّى هذا البناء إلى شرعنة استخدام القوة بوصفه دفاعًا وجوديًا لا مجرد إجراء أمني.

رابعًا: خطاب منصات الأمن القومي

تميّز خطاب (نور نيوز) بقدر أعلى من البرودة التحليلية، مقارنة بإعلام الحرس؛ فمن حيث التعبير اللغوي، استخدم مفردات مثل «إدارة الأزمة»، «الاحتواء المرحلي»، «توازن الردع الداخلي».

وكان الإطار التفسيري هو إطار الدولة الاستراتيجية؛ حيث قُدِّمت الاحتجاجات كأحد سيناريوهات الضغط التي يجب استيعابها دون انزلاق إلى تصعيد شامل؛ فالخطاب هنا لا ينفي وجود تحركات احتجاجية، لكنه يعيد وضعها ضمن سياق أوسع من الصراع الإقليمي والدولي.

وتمثلت الصورة الذهنية التي سعى هذا الخطاب لترسيخها في صورة «الدولة العارفة بما تفعل»، التي تملك خيارات متعددة وتتحكم بإيقاع التصعيد والتهدئة، بما يخاطب النخب وصنّاع القرار أكثر من الشارع.

خامسًا: خطاب الإعلام الأصولي المرتبط بمكتب المرشد

برز هذا الخطاب بوضوح في (صحيفة كيهان)، التي اتسمت لغتها بحدٍّ أيديولوجي عالٍ؛ فالمفردات المستخدمة شملت «فتنة جديدة»، «إسقاط ناعم»، «ثورة ملوّنة»، مع استدعاء تاريخي لتجارب سابقة مثل احتجاجات ٢٠٠٩.

وكات الإطار التفسيري متمثلًا في إطار الصراع العقائدي؛ حيث صُوِّرت الاحتجاجات بوصفها مواجهة بين «خط الثورة» و«خط الاستكبار». ولم يكتف الخطاب بالتفسير، بل انتقل إلى التحريض المعنوي عبر الدعوة إلى الحزم، وتقديم القمع كواجب ثوري.

أما الصورة الذهنية، فهي صورة «المعركة المصيرية» التي لا تحتمل التردد، بما يهدف إلى تعبئة القاعدة الأيديولوجية الصلبة للنظام.

سادسًا: خطاب الإعلام شبه الرسمي والتيارات الأصولية الحزبية

في هذا المستوى ــ كما في (وكالة مهر) و(رجا نيوز)، بدا الخطاب أقل حدّة من إعلام الحرس، لكنه أكثر وضوحًا في استهداف الخصوم السياسيين الداخليين. فلغويًا، استخدمت مفردات مثل «استغلال الاحتجاجات»، «ركوب موجة الشارع»، «فشل الإصلاحيين».

أما الإطار التفسيري فكان إطار الصراع النخبوي الداخلي؛ حيث جرى تحميل التيارات الإصلاحية والمعتدلة مسؤولية خلق المناخ الذي سمح بالاحتجاجات، دون الطعن المباشر في شرعية النظام ككل.

وكانت الصورة الذهنية الناتجة عنه هي صورة «نظام مستهدف من الداخل والخارج»، لكن مع تركيز خاص على «الخطر الداخلي غير المنضبط»، بما يخدم صراعات الأجنحة داخل المعسكر المحافظ نفسه.

الخلاصة: يكشف تحليل الخطاب أن الإعلام الإيراني اشتغل وفق تقسيم وظيفي دقيق بين عناصر المنظومة الإعلامية التابعة للنظام؛ حيث تولى البث الرسمي ضبط الإيقاع العام ومنع الهلع؛ ووفر الإعلام الحكومي الغطاء القانوني، وأمَّن إعلام الحرس الشرعنة الأمنية والعقائدية للقمع، وتولت منصات الأمن القومي إدارة الرسائل الاستراتيجية، فيما كانت الصحف الأصولية تعبّئ القاعدة الأيديولوجية.

وبذلك يتضح أن الخطاب الإعلامي لم يكن انعكاسًا للأحداث، بل كان أداة مركزية في إدارة الاحتجاجات، وإعادة تعريفها في الوعي العام بوصفها تهديدًا أمنيًا لا حراكًا اجتماعيًا.

الأهداف الرئيسة للتغطية الإعلامية للاحتجاجات

لا يمكن فهم أداء المنظومة الإعلامية القريبة من الدولة الإيرانية في التعامل مع موجة احتجاجات ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٥ – ١٨ يناير ٢٠٢٦، بوصفه «تغطية» للأحداث فقط، بل باعتباره جزءًا من منظومة إدارة أزمة تُزاوج بين الأمن والسياسة والاتصال؛ حيث يُنتج الإعلام إطارًا تفسيريًا يسبق الوقائع أحيانًا ويعيد ترتيبها بما يخدم أهدافًا محددة. ويتضح ذلك أكثر حين نلاحظ أن هذه المنظومة ليست كتلة واحدة، بل «طبقات» (بث رسمي تحت إشراف المرشد، وإعلام حكومي، ومنصات حرس ثوري، ومنصات أمن قومي، وصحافة أصولية) تتوزع بينها الوظائف ويُقسَّم بينها العمل؛ لتحقيق أهداف رئيسة تتمثل فيما يلي:

(١) احتكار تعريف الأحداث:

كان الهدف الأول والأكثر مركزية، هو احتكار تعريف ما يحدث، لتحويل الاحتجاج من «قضية سياسية» إلى «حادث أمني»؛ حيث حرصت المنظومة الإعلامية على احتكار حق التسمية: هل ما يجري «احتجاجات» أم «أعمال شغب»؟؛ وهل هو تعبير عن «مظالم داخلية» أم «مؤامرة خارجية»؟

لقد تعمد البث الرسمي والوكالات القريبة من الأجهزة الأمنية دفع الجمهور إلى قاموس محدد، تراوحت مفرداته بين اعتبار الاحتجاجات: شغبًا، واضطرابات، وتخريبًا، وإرهابًا، ومؤامرة. ولم يكن هذا الاحتكار للتعريف تفصيلًا لغويًا؛ بل كان توجهًا سياسيًا أمنيًا،

لأنه يحدد لاحقًا شرعية الرد: فحين تُعرَّف الاحتجاجات كـ «تهديد أمني»، تصبح القبضة الأمنية – حتى لو كانت شديدة – «استجابة طبيعية»؛ فقد وصفت العديد من التقارير المحتجين بـ «الإرهابيين» أو ربطهم بإسرائيل وأمريكا في الإعلام الرسمي الإيراني، دون تقديم أدلة علنية لتلك الأوصاف، بما يخدم هندسة هذا التعريف الأمني.

(٢) شرعنة القمع:

سعت المنظومة الإعلامية، وخصوصًا إعلام الحرس الثوري، إلى نقل الحدث من مستوى «اضطراب داخلي» إلى «صراع وجودي»، لتصبح المعادلة السائدة هي أن: الدولة لا تقمع مواطنين، بل «تواجه حربًا مركبة/نفسية/إعلامية» تهدف إلى إسقاطها. وهذا النوع من التأطير يهدف إلى خلق مسوغ قانوني وأخلاقي لاستخدام القوة المميتة، ويبرر التوسع في استخدام أدوات القمع، ويُسهل تبرير الاعتقالات الواسعة والمحاكمات القاسية، والقطع الشامل للاتصالات بوصفها «إجراءات في معركة»؛ فعندما يتم وصف المتظاهر بأنه «عميل للموساد» أو «إرهابي داعشي»، يتحول قتله من «جريمة ضد مواطن» إلى «واجب وطني لحماية السيادة».

ويظهر هذا المنحى بوضوح في تغطيات وتقارير صادرة عن وكالتي تسنيم وفارس خلال يناير ٢٠٢٦، حيث تواتر الحديث عن «حرب نفسية وإعلامية» تقودها جهات خارجية؛ والانتقال من وصف الاحتجاج إلى وصفه كمرحلة في «مخطط». كما تمت تغطية كثيفة لـ «الاعترافات القسرية» من أجل خلق قبول شعبي (لدى قاعدة النظام) للأحكام القضائية السريعة والإعدامات الميدانية التي نُفذت في أوائل يناير ٢٠٢٦.

> **تعمد البث الرسمي والوكالات القريبة من الأجهزة الأمنية دفع الجمهور إلى قاموس محدد، تراوحت مفرداته بين اعتبار الاحتجاجات: شغبًا، واضطرابات، وتخريبًا، وإرهابًا، ومؤامرة**

(٣) نزع الشرعية الأخلاقية عن المحتجين وتحويلهم إلى فئة معزولة:

على مستوى أعمق من الأمننة، عملت المنظومة على تجريد المحتجين من الصفة الأخلاقية والسياسية؛ فبدلًا من تصوير المحتج في صورة «المواطن الغاضب»، من فرط ما يعيشه من ضغوط اقتصادية ومعاناة اجتماعية؛ يُعاد إنتاج الصورة التي تبرزه كـ : مخرّب، وعميل، ومأجور، ومنفلت. وهذا الأمر يحقق وظيفتين:

الأولى، دفع «الأغلبية الصامتة» إلى الابتعاد نفسيًا عن المحتجين (حتى لو كانت تشاركهم المظلومية)؛ والثانية، خلق مسافة أخلاقية تسمح بتقبل العنف ضدهم.

ويذهب خطاب الصحافة الأصولية المتشددة، مثل كيهان، عادة إلى أقصى هذا المسار، رافضًا أصل فكرة «الاستماع» للاحتجاج بزعم أنه مُدار من «محرّضين مرتبطين بالخارج»، وهو ما يترجم وظيفة نزع الشرعية إلى أقصى مدى.

(٤) تفكيك الحاضنة المجتمعية للمحتجين عبر شق الجمهور:

تستخدم المنظومة الإعلامية آلية ثابتة في أزمات الاحتجاج، وهي: إنتاج ثنائيات حادة تُقسّم الجمهور إلى ثنائيات: (شعب/ قِلّة، أمن/ فوضى، دين/ عداء). وبذلك يصبح الانقسام بين الاستقرار والفوضى، أو الشعب الحقيقي وأقلية مشاغبة، بدل أن يكون الانقسام حول السياسات أو الفشل الاقتصادي. وهذه الثنائيات تُضعف إمكان تشكّل كتلة اجتماعية واسعة خلف الاحتجاج؛ لأنها تجعل الانضمام إليه مكلفًا أخلاقيًا، حيث يكون التصور السائد لمن يرغب الانضمام إلى الاحتجاج («أنت ضد الاستقرار»).

وتظهر هذه الثنائيات في مزيج البث الرسمي (إظهار الحياة الطبيعية) مع إعلام الحرس (إبراز التخريب/ العنف)، لتكوين «لوحة واحدة»، تؤكد على أن: من يحتج يهدد يومك وأمانك. كما تظهر في تخويف الطبقة الوسطى: عبر إظهار صور الفوضى والحرائق، كرسالة لأصحاب المحلات وسكان المدن الكبرى، مفادها: «قد يكون الوضع الاقتصادي سيئاً، لكن البديل هو انعدام الأمن التام وضياع ممتلكاتكم».

ولم يفوت النظام استخدام التناقضات العرقية في هذا السياق، وذلك من خلال تصوير الاحتجاجات في بلوشستان وكردستان، وغيرهما من أقاليم الأطراف، كـ«حركات انفصالية»، لإقناع المواطن في طهران بأن هذه ليست ثورة كرامة، بل محاولة لتفكيك الدولة الإيرانية.

(٥) بث رسائل تهديد لردع المواطنين عن المشاركة في الاحتجاجات:

من أهداف الإعلام ــ خصوصًا المنصات الأمنية والقريبة من الحرس ــ إنتاج أثر ردعي لا يحتاج إلى إقناع الجميع. الرسالة المركزية هنا: «المشاركة ستكلفك»: الاعتقال، والاعترافات، والأمثلة الرادعة. يظهر ذلك عبر نشر أخبار الاعتقالات بأرقام كبيرة، أو «اعترافات» مصورة، أو روايات عن ضبط أسلحة، أو تصوير الحدث بوصفه ساحة «إرهاب». وقد أشارت تقارير عن تسنيم خلال موجة يناير ٢٠٢٦ إلى هذا النمط (ادعاءات اعتقال آلاف ووصمهم بالإرهاب) بما يخدم الردع الاجتماعي.

(٦) شرعنة حرب الاتصالات:

عندما تتجه الدولة إلى إغلاق الإنترنت أو تشديد الرقابة عليه، تحتاج إلى خطاب إعلامي يبرر ذلك أمام الداخل ويخفف ضغط الخارج. هنا يظهر دور الإعلام المرتبط بالحرس في إضفاء غطاء "قانوني/معياري" على الإغلاق والرقابة، وتقديم الانقطاع على أنه «ممارسة شائعة دوليًا» أو ضرورة أمنية، مع الدفع نحو منصات محلية بديلة. وقد وردت تغطيات حديثة تشير إلى دفاع وسائل محسوبة على الحرس (ومنها تسنيم) عن الإغلاق بهذه الحجة.

(٧) توحيد القاعدة الصلبة وحشد الولاء:

سعت المنظومة الإعلامية الإيرانية التابعة للنظام إلى إعادة إنتاج صورة «الشرعية الشعبية» للنظام، وذلك عبر تعبئة أنصاره للقيام بأنشطة مضادة للمحتجين،

عبر عروض القوة والطقوس الجماهيرية، التي تعكس التفافهم حول النظام وتأييدهم له: كمسيرات التأييد «راليات ولاء»، التي تضم أعدادًا كبيرة من مختلف فئات الشعب، وتغطيتها بصورة مكثفة لتظهر حجم الكتلة الداعمة للدولة. وهذه ليست مجرد دعاية خارجية؛ بل هي رسالة داخلية مزدوجة: تقول للموالين: «أنتم أكثرية ولديكم ظهر مؤسسي»؛ وتقول للمعارضين والمترددين: «الدولة تملك شارعًا مقابل شارعكم». وقد أشارت تقييمات ورصد ميداني من جهات بحثية إلى دعوات رسمية للمشاركة في مظاهرات مؤيدة للنظام وتغطية إعلام الحرس لها.

(٨) إدارة الانطباع الخارجي وتقديم الأزمة كملف سيادي لا إنساني:

لم تكن المنظومة الإعلامية الإيرانية خلال أسابيع الاحتجاج تخاطب الداخل فقط؛ بل كانت هنالك قنوات موجهة للخارج، وأذرع ناطقة بلغات أجنبية تعمل على إعادة صياغة الحدث خارجيًا، لتؤكد على أن التصدي للاحتجاجات: ليس «قمعًا»، بل «مواجهة إرهاب/ تخريب»؛ وليس نتيجة «أزمة شرعية» بل نتاج «تدخل خارجي». وكان الهدف هو تقليص كلفة الصورة دوليًا، وخلق مجال للالتفاف على الضغوط الحقوقية عبر تحويل النقاش إلى سيادة وأمن قومي.

(٩) تنسيق أدوار الدولة العميقة وتقديم خطاب متدرج ومتنوع:

تميزت المنظومة الإعلامية الإيرانية بأنها متعددة الطبقات، وهذا يخدم هدفًا عمليًا وهو: «المرونة الخطابية»؛ فبينما كان البث الرسمي قد يجنح إلى التهدئة والإيحاء بالسيطرة، كان إعلام الحكومة يثبت «الرواية القانونية»؛ وفيما كان إعلام الحرس يرفع سقف التخوين ويؤمن الشرعنة الصلبة للقمع، كانت منصات الأمن القومي تضبط الرسائل للنخب وتُظهر الدولة كفاعل استراتيجي. وبهذا التوزيع، استطاعت الدولة تغيير النبرة والخطاب المستخدم إعلاميًا دون أن تبدو متناقضة؛ حيث كانت كل طبقة من طبقات المنظومة تؤدي وظيفة، وفي المحصلة ينتج خطاب شامل متعدد المسارات.

(١٠) تغيير «عنوان المسؤولية»:

بدلاً من اعتراف النظام وأبواقه الإعلامية بفشل السياسات النقدية، التي كانت سببًا رئيسًا للاحتجاجات، اتجه الإعلام إلى تحويل الفشل إلى مؤامرة، عبر تقديم «العدو الخارجي» كمسؤول عن «الحرب الاقتصادية»؛ ومهاجمته لبعض صغار المسؤولين أو «المضاربين في السوق السوداء» ككباش فداء، لإبعاد التهمة عن القيادة العليا (المرشد والحرس الثوري).

(١١) إضعاف البدائل المعلوماتية والتشكيك في القنوات المنافسة:

حين تفقد الدولة سيطرتها على السردية، يصبح الخطر الأكبر هو الإعلام البديل (قنوات معارضة/دولية/شبكات اجتماعية). لذلك عملت المنظومة الإعلامية الإيرانية على نزع مصداقية هذه القنوات المضادة، ووصمها بأنها «تحريضية» أو «أداة شغب» أو «غطاء لإسقاط النظام». ولم يكن ذلك دفاعًا فقط، بل محاولة لتقليص قدرة الخصم على تجنيد وتعاطف الجمهور عبر ضرب الثقة في الوسيط نفسه.

(١٢) تضليل المجتمع الدولي:

سعى النظام عبر منظومته الإعلامية لتقديم رواية تمنع الدول الغربية والمنظمات الدولية من اتخاذ إجراءات عقابية قاسية ضده؛ وقد استخدم لذلك أسلوبًا ذي شقين: الأول: تصوير قوات الأمن كضحايا يتعرضون لهجمات بأسلحة كيميائية أو بيولوجية (كما ادعت بعض تقارير إرنا في يناير) لقلب الطاولة الحقوقية، ومن ثم فإن استخدامه للقوة ضد المحتجين كان «دفاعًا عن النفس»؛ الثاني: الابتزاز بالاستقرار الإقليمي؛ وذلك من خلال إيصال رسالة للعالم بأن «سقوط النظام في إيران يعني تدفق ملايين اللاجئين وانتشار الإرهاب في المنطقة»، وهو أسلوب يهدف لردع التدول الدولي للأزمة.

خلاصة: يمكن اختزال الأهداف الرئيسة للمنظومة الإعلامية الإيرانية أثناء الاحتجاجات في ثلاث وظائف كبرى مترابطة هي: السيطرة على المعنى (تعريف الحدث وتأطيره)؛ وإدارة السلوك (ردع المشاركة وتفكيك الحاضنة وتعبئة المؤيدين)؛ وتقليل كلفة الدولة (شرعنة القمع داخليًا وإدارة الصورة خارجيًا وتبرير حرب الاتصالات).

أساليب التغطية: كيف غطّى إعلام النظام الحدث؟

اعتمد إعلام النظام في تغطيته للأحداث على عدة أساليب إعلامية تمثلت في:

أ) التأطير اللغوي: وذلك عبر استخدام مفردات لغوية ذات دلالات تدين المحتجين وتجرم احتجاجهم؛ فاستخدم لفظ (الاغتشاش) للتعبير عن (الاحتجاج)؛ واستخدم لفظ (المخربين والإرهابيين) للتعبير عن (المحتجين والمتظاهرين)؛ وذلك لنزع الشرعية المعيارية عن المحتجين وتبرير قمعهم واعتقالهم، ووضع قيود على الاتصال لمنع تواصلهم مع بعضهم البعض للتنسيق من أجل التخريب.

ب) تصنيف الفاعلين: بين «مواطنين أصحاب مطالب مشروعة»، و«مندسين مسلحين عملاء»:

حاول النظام في الأيام الأولى امتصاص الغضب عبر الاعتراف بوجود «صعوبات اقتصادية»، لكنه سرعان ما انتقل لوصف أي تحرك ميداني بأنه «أعمال شغب» تقودها أطراف خارجية؛ وأكد على التفريق بين «المحتج» و«المشاغب»؛ وهذا الفصل تكرر في تغطيات رسمية تقول إن «التجمعات السلمية خفّت» بينما «الاغتشاش ــ الذي يقوم به العملاء المندسون ــ صار أعنف/مسلحًا"؛ حيث كررت PressTV)) هذا المعنى من خلال ترويج صياغة: احتجاجات اقتصادية «خُطفت» وتحولت إلى «عنف منظّم». وكان الهدف من استخدام هذا

الأسلوب هو حماية «الكتلة الرمزية» (خصوصًا البازار/الشرائح المحافظة اقتصاديًا) من التحول إلى قطيعة سياسية شاملة، مع إبقاء قبضة الأمن على الشارع.

ج) صناعة «رواية المؤامرة» (الأمركة والصهينة)

روجت العديد من الصحف والمنابر الأصولية مثل: (جوان) و(كيهان) على أن ما يجري مشروعًا خارجيًا، مخطط له من قبل الموساد الإسرائيلي والاستخبارات الأمريكية السي آى إيه (CIA) . وذهبت (Press TV) تذكر تفاصيل سردية عن «خطة» وتنسيق استخباري. وركزت التغطية على تصريحات المسؤولين التي تزعم أن الاحتجاجات هي «اليوم الثالث عشر من العدوان الأمريكي ــ الإسرائيلي» (ربطاً بالتوترات العسكرية السابقة في يونيو ٢٠٢٥). وكان هدف هذا الأسلوب هو تحويل سؤال الشرعية من "لماذا خرج الناس؟" إلى «من يقف خلف الفوضى؟» بما يعيد ترتيب الأولويات لصالح الأمن.

د) تفكيك الفيديوهات والقصص المتداولة «إعلام مضاد للشبكات»:

نشرت وسائل الإعلام التابعة للنظام عدة صور وفيديوهات مضللة، مع بيان كيفية استخدامها لتوجيه الرأي العام؛ وقد برزت في هذا الأسلوب وكالة الأنباء (تسنيم) التي أعدت مواد/إنفوغرافيك عن «الصور/الفيديوهات المضللة» ونشرت أيضًا «كشف خلفية فيديو» عن «نهب مخزن»، واعتبرت الادعاء كاذبًا بعد «فحص بصري/ميداني." بينما ركزت وكالة (مهر) على «إعادة تدوير هويات/صور غير مرتبطة» وادعاءات خاطئة. وكان الهدف من هذا الأسلوب هو ضرب «الوقود العاطفي» للاحتجاجات (صور القتل/النهب/الانهيار الأمني) عبر التشكيك بالمصادر، وإعادة بناء الثقة في رواية الدولة كمصدر «تحقق».

هـ) صناعة صورة «استعادة السيطرة»: اعتقالات + هدوء + «حشود مؤيدة»

كانت وسائل الإعلام التابعة للنظام تنفذ هذا الأسلوب من خلال: نشر تقارير محلية/أمنية عن اعتقال «قادة» وربطهم بإعلام معارض؛ وإبراز المسيرات المليونية عبر وسائل الإعلام المرئية (PressTV)، والترويج لأنها قد أنهت الاضطرابات؛ (مثل مسيرة «الانتفاضة ضد الإرهاب الصهيوني–الأمريكي»، التي انطلقت في ١٢ يناير ٢٠٢٦). إضافة إلى تضخيم ما تقوم به إيران من جهود دبلوماسية في الخارج: تغطيات عن معركة خطاب في مجلس الأمن واتهام واشنطن باستغلال الاحتجاجات. وكان الهدف من استخدام هذا الأسلوب هو رفع (ردع) كلفة الانخراط في الاحتجاجات، وإقناع الداخل بأن «الدولة استعادت المبادرة»، وإرسال إشارة للخارج بأن الدولة ليست على حافة الانهيار.

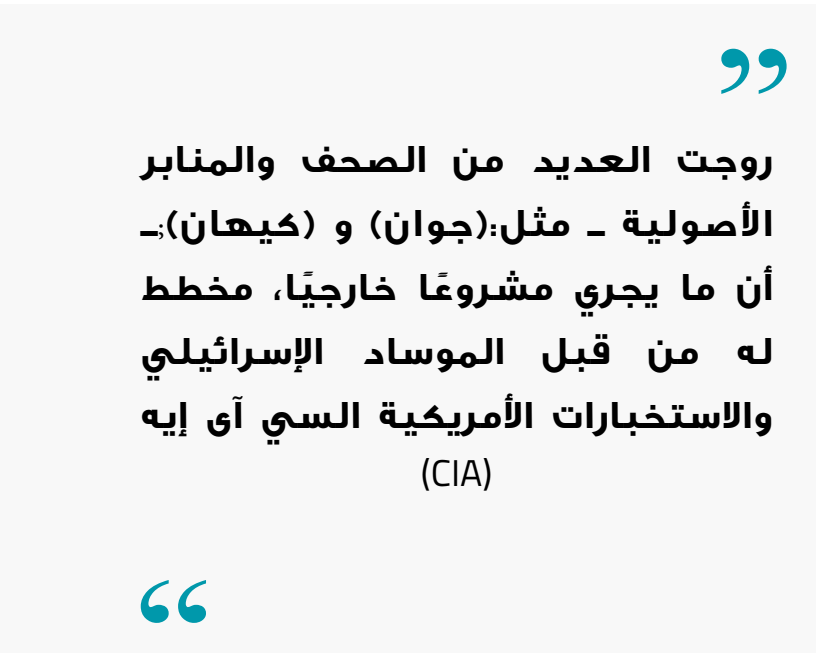

روجت العديد من الصحف والمنابر الأصولية ـ مثل:(جوان) و (كيهان)ـ أن ما يجري مشروعًا خارجيًا، مخطط له من قبل الموساد الإسرائيلي والاستخبارات الأمريكية السي آى إيه (CIA)

و. التعتيم الرقمي و«سياسة العزل»

لجأ النظام إلى قطع كامل للإنترنت استمر لأكثر من ٢٠٠ ساعة (حوالي ٨ أيام متواصلة) في أوائل يناير ٢٠٢٦. وكان الهدف من هذا الأسلوب هو منع وصول الصور والفيديوهات التي توثق حجم القمع وتعداد القتلى (الذي تشير تقارير حقوقية إلى تجاوزه ٣,٠٠٠ قتيل). واستبدال المحتوى العالمي بشبكة «الإنترنت الوطنية» لبث صور المسيرات المؤيدة للنظام فقط، لإعطاء انطباع زائف بأن «الهدوء عاد للبلاد».

ز. استراتيجية «الاعترافات القسرية» وخطاب الترهيب

استخدم التلفزيون الرسمي «الاعترافات القسرية» كأسلوب إعلامي أساسي، حيث تم بث ما يزيد عن ٩٦ حالة اعتراف لأشخاص قيل إنهم قادة خلايا تخريبية. وتم استخدام هذه الاعترافات لتبرير أحكام الإعدام السريعة، حيث هدد المدعي العام بأن المشاركة في الاحتجاجات تعني تهمة «المحاربة» (عداء الله).

ح. تبرير استخدام القوة المميتة (إطلاق النار من الخلف)

في محاولة لغسل يد الأجهزة الأمنية من الدماء، روج وزير الخارجية ووسائل إعلام رسمية لرواية أن «الإرهابيين هم من يقتلون المتظاهرين»، زاعمين أن العديد من الضحايا أُصيبوا برصاص في الظهر من قبل «مندسين» لإثارة الفتنة، وهي رواية متكررة استخدمت في احتجاجات ٢٠١٩ و٢٠٢٢. وقد لوحظ في التحليلات الإعلامية تصدّر التيار المتشدد (مثل محمد باقر قاليباف) للمشهد الخطابي، بينما تراجع دور الرئيس الإصلاحي مسعود بزشكيان، مما عكس هيمنة «الخيار الأمني» على «الخيار السياسي».

ط. أسلوب «الضحية القاتلة»:

ويعتمد هذا الأسلوب على تصوير قوات الأمن (البسيج والشرطة) كضحايا يتعرضون للتنكيل، واستخدام جنازاتهم كمنصة إعلامية لتحشيد العواطف. ومن الأمثلة الميدانية على ذلك: قيام قناة «خبر» (IRIB News) ببث تقرير مطول عن «مظلومية» عنصر أمني قيل إنه قُتل بآلة حادة، مع التركيز على أطفاله، وتجاهل مئات القتلى من المتظاهرين برصاص القناصة في نفس المدينة.

ي. التضليل بالبيانات الكبرى:

وتم تطبيق هذا الأسلوب من خلال نشر إحصائيات وهمية عن «الخسائر الاقتصادية» التي تسبب بها المحتجون (تدمير بنوك، حرق سيارات إسعاف) لإقناع المواطن المحايد بأن «الاحتجاج أغلى ثمناً من الجوع». ومن أبرز الأمثلة الميدانية على ذلك، التقرير الذي نشرته (وكالة مهر للأنباء)، في ١٠ يناير ٢٠٢٦، تزعم فيه أن «مثيري الشغب دمروا ممتلكات عامة بقيمة توازي دعم الخبز لعام كامل»، وهي محاولة صريحة لربط الاحتجاج بالجوع الإضافي.

ك . تزييف البيئة الرقمية:

وهو أسلوب يعتمد على إغراق منصات التواصل (إكس، وتلغرام، وإنستغرام عبر VPN) بآلاف الحسابات

الوهمية التي تنشر محتوىً موحداً يركز على «الخوف من التقسيم»؛ وكانت الرسالة الأساسية: «تريدون الحرية؟ انظروا إلى ليبيا وسوريا».

ل . الأسلوب «السينمائي» في الاعترافات المتلفزة

وهو أسلوب تم استخدامه منذ اليوم الأول لاندلاع الاحتجاجات (٢٨ ديسمبر ٢٠٢٦)، للإيعاز بأنها أعمال إجرامية وأن مرتكبيها سوف يتعرضون للعقوبة؛ حيث بدأ التلفزيون الإيراني (القناة الأولى) ببث برنامج بعنوان: «في قبضة القانون»، وهو يعتمد على الأساليب التالية:

- المونتاج السريع: دمج لقطات من أفلام هوليوودية (عن التجسس) مع لقطات للموقوفين.
- الضغط النفسي: إجبار المعتقلين على ارتداء ملابس السجن الزرقاء المخططة (رغم أنهم لم يُحاكموا بعد) لترسيخ صورة «المجرم» في ذهن المشاهد.
- نماذج الأسئلة: المحاور لا يسأل «لماذا خرجت؟» بل يسأل «من هو ضابط المخابرات الذي جندك عبر تلغرام؟».

وكان الهدف الواضح هو بث الخوف والذعر في نفوس المواطنين ومنعهم من المشاركة في الاحتجاجات، حتى لا يتعرضوا للعقوبة المؤكدة من النظام.

الخلاصة: نخلص مما تم طرحه في هذا المبحث من الورقة إلى أن تغطية النظام الإيراني للاحتجاجات الحالية لم تكن مجرد «نقل أخبار»، بل كانت سلاحاً أمنياً يهدف إلى عزل المحتجين عن بعضهم، وترهيب المترددين من الانضمام، وصناعة غطاء قانوني وأخلاقي لعملية قمع هي الأضخم في تاريخ الجمهورية الإسلامية الحديث.

نماذج لتغطية الاحتجاجات عبر وسائل الإعلام التابعة للنظام

تجدر الإشارة إلى عدة أمور تتعلق بما كان ينشر في وسائل الإعلام التابعة للنظام خلال فترة الاحتجاجات، منها:

- أن الترجمات والمختصرات تُظهر نمطًا ثابتًا: تسمية أمنية <... إسناد خارجي <... تضخيم العنف <... نزع مصداقية البدائل <... شيطنة الإعلام الخارجي <... تعبئة قيمية <... الدعوة للحسم.
- في الفترة ١٢-١٨ يناير ٢٠٢٦ تراجعت الأخبار «الحدثية» المباشرة، وارتفعت المواد التفسيرية/التحريضية/التقييمية (مقالات رأي، تحليلات أمنية، مراجعات "ما جرى")، وهو نمط معروف في الإعلام الإيراني بعد كسر الزخم الميداني. الأمثلة التالية تمثل هذا التحول.
- تحول الخطاب خلال فترة الأحداث عبر ثلاث مراحل زمنية: أولها: مرحلة التفجير (٢٨ ديسمبر - ٥ يناير): شغب، مؤامرة، تدريب خارجي، حرب مركبة. وثانيها: مرحلة الكسر والردع (٦ - ١١ يناير): عنف، اعتقالات، شيطنة الإعلام الخارجي، الدعوة للحسم. وثالثها: مرحلة الإغلاق السردي (١٢ - ١٨ يناير): فشل المشروع، عودة الهدوء، دروس أمنية، تكرار «الفتنة». وهذا يؤكد أن الإعلام لم يتفاعل مع الحدث فقط، بل أدار دورته الكاملة: من التعريف، إلى الردع، إلى الإقفال.

ونستعرض فيما يلي نماذج من تغطيات وسائل إعلام النظام الإيراني للاحتجاجات:

ا. نماذج من تغطية (وكالة تسنيم)

في (٤ يناير ٢٠٢٦)، نشرت (وكالة تسنيم) تقريرًا عنوانه بالفارسية: «اعتراف ترامپ و موساد به طراحی پروژه آشوب در ایران»؛ وترجمته بالعربية هي: «اعتراف ترامب والموساد بتصميم مشروع الفوضى في إيران»؛ وقد ربط التقرير الاحتجاجات مباشرة بمخطط خارجي مزعوم تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل، ويقدّم تصريحات أو إشارات إعلامية غربية باعتبارها «اعترافًا» بالتورط. الخطاب لا يناقش أسبابًا داخلية، بل يعيد تعريف الحدث كعملية أمنية معادية تستهدف الدولة.

وفي (٥ يناير ٢٠٢٦) نشرت الوكالة نفسها (تسنيم) موضوعًا بعنوان: «دشمن با سوءاستفاده از اعتراضات به دنبال جنگ ترکیبی است»؛ وترجمته بالعربية: «العدو يسعى إلى حرب مركّبة عبر استغلال الاحتجاجات»؛ ويؤطّر النص الاحتجاجات ضمن مفهوم "الحرب المركّبة/ الهجينة" (إعلامية–نفسية–اقتصادية)، ويعتبرها أداة ضغط لا حراكًا اجتماعيًا. يهدف الطرح إلى شرعنة إجراءات استثنائية (أمنية واتصالية) بوصفها جزءًا من مواجهة استراتيجية.

كما نشرت في اليوم نفسه نصًا بعنوان: «جنگ ترکیبی دشمن و لزوم هوشیاری انقلابی»، وترجمته العربية هي: «الحرب المركّبة للعدو وضرورة اليقظة الثورية»؛ ويوظّف النص لغة دينية / ثورية لحشد الولاء، ويقدّم الاحتجاج كاختبار أخلاقي وعقائدي. يهدف إلى رفع كلفة الانحياز للاحتجاج قيميًا، لا سياسيًا فقط.

وفي (١١ يناير ٢٠٢٦) نشرت (تسنيم) خبرًا بعنوان: «اغتشاشگران را سرویس اطلاعاتی موساد و آمریکا آموزش داده‌اند»؛ وترجمته بالعربية هي: «أجهزة استخبارات الموساد وأمريكا درّبت مثيري الشغب»؛ ويقدّم الخبر المحتجين باعتبارهم عناصر مُدرَّبة من الخارج، مع الإيحاء بوجود شبكات منظمة. الهدف هو نزع الطابع الشعبي عن الاحتجاجات وتبرير التعامل معها كملف أمني/استخباري.

كما نشرت في اليوم نفسه تقريرًا بعنوان: «ادامه همراهی رسانه‌های سعودی و اماراتی با اغتشاشگران در ایران» وترجمته بالعربية: « وسائل الإعلام السعودية والإماراتية تواصل دعم مثيري الشغب في إيران»؛ ويهاجم التقرير قنوات مثل العربية، والحدث، وسكاي نيوز عربية؛ ويتهمها بتأجيج «الاضطرابات» لأنها عند تغطيتها للأحداث في إيران تصفها بأنها «احتجاجات». وتهدف الوكالة من وراء ذلك أن تحوّل مركز الصراع من الشارع الإيراني إلى «الإعلام الخارجي» بوصفه فاعلًا محرضًا، لا ناقلًا للخبر.

وفي (١٤ يناير ٢٠٢٦) نشرت الوكالة نصًا بعنوان: «اغتشاشات اخیر؛ شکست پروژه فشار حداکثری در خیابان» وترجمته العربية هي: «الاضطرابات الأخيرة: فشل مشروع الضغط الأقصى في الشارع»؛ ويعيد النص توصيف الاحتجاجات بعد انحسارها باعتبارها "محاولة فاشلة" ضمن استراتيجية خارجية أوسع للضغط على إيران. يُستخدم منطق "النتيجة" هنا لإقناع الجمهور بأن الدولة انتصرت، وأن ما جرى كان حلقة عابرة لا تعبيرًا عن أزمة داخلية.

٢. نماذج من تغطية (وكالة مهر)

نشرت الوكالة يوم (٦ يناير ٢٠٢٦) نصًا بعنوان: «تصاویر نامرتبط... با ادعاهای نادرست... تزریق شده‌اند»، وترجمته: « صور غير مرتبطة... ضُخّت إلى الرأي العام عبر ادعاءات غير صحيحة»؛ وكان الهدف من نشره هو التأكيد على أن البلاد مستهدفة من الخارج من جهة، وتحييد القصص/الصور التي تشحن الغضب وتزيد التعبئة، من جهة أخرى.

٣. نماذج من تغطية (مشرق نيوز)

ما نشر يوم (٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥) بعنوان: «مرور شایعات اولیه درباره اعتراضات اخیر»، وترجمته: «استعراض الشائعات الأولى حول الاحتجاجات الأخيرة»، وهو تقرير يسعى إلى تفكيك محتوى متداول على وسائل التواصل عبر وصفه بأنه "مفبرك/أرشيفي"، مع أمثلة عن صور وفيديوهات قديمة. الهدف ضرب مصداقية الإعلام البديل وتشتيت الانتباه عن الوقائع الميدانية.

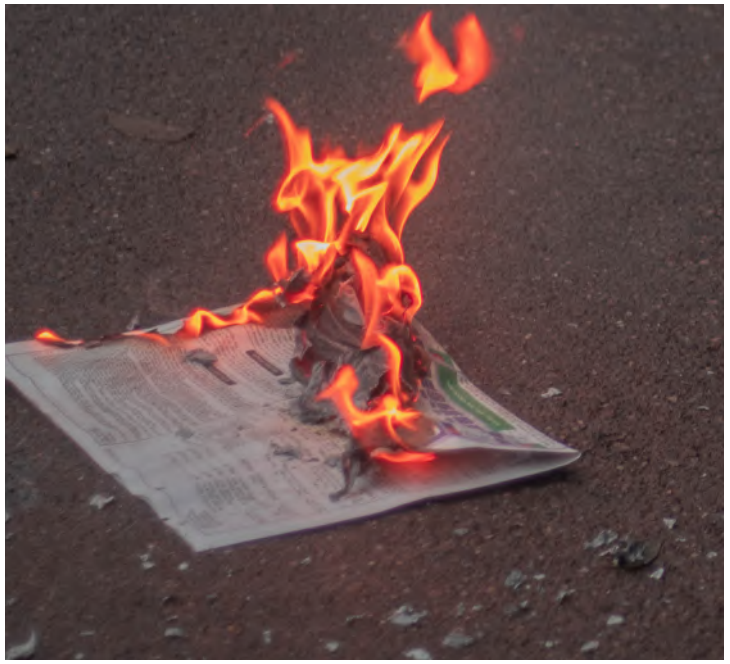

وما نشر يوم (٤ يناير ٢٠٢٦) بعنوان: «کشف ۳۵ کوکتل مولوتف در جریان اغتشاشات اخیر»؛ وترجمته: «ضبط ٣٥ زجاجة مولوتوف خلال الاضطرابات الأخيرة»؛ وركّز التقرير على قيام المحتجين بارتكاب أعمال تخريبية لنشر الذعر في المجتمع، مبرزًا مظاهر العنف (مولوتوف/تخريب) وتضخيمها لتقديم صورة أن ما يجري تهديد مباشر لأمن المواطنين. ويُستخدم هذا التركيز لتبرير القبضة الأمنية وإزاحة أي حديث عن مطالب اجتماعية.

وما نشر يوم (١٦ يناير ٢٠٢٦) بعنوان: «پشت‌پرده سازماندهی رسانه‌ای اغتشاشات دی‌ماه»؛ وترجمته: «ما وراء تنظيم التغطية الإعلامية لاضطرابات شهر دي»؛ وهو تقرير يركّز على دور شبكات التواصل والإعلام الخارجي في "تضخيم" الحدث، مع سرد أسماء منصات وقنوات. الهدف ليس توصيف ما جرى في الشارع، بل تحويل النقاش إلى معركة إعلامية بحتة.

وما نشر يوم (١٧ يناير ٢٠٢٦) بعنوان: «جمع‌بندی امنیتی از حوادث دی‌ماه» وترجمته العربية: «خلاصة أمنية لأحداث شهر دي»؛ ويعرض الموقع قراءة "مؤسسية" تُظهر أن الأجهزة سيطرت على الموقف، مع التأكيد على أن الاحتجاجات لم تهدد بنية الدولة. اللغة هادئة نسبيًا، موجهة للنخب، وتخلو من التحريض المباشر، وتهدف إلى طمأنة النخب وتقديم رواية إدارة أزمة ناجحة.

٤. نماذج من تغطية صحيفة (کیهان)

في عددها الصادر بتاريخ (٤ يناير ٢٠٢٦)، استخدمت الصحيفة مانشيت عريض بعنوان: «سفارتخانه‌های غربی: اتاق‌های عملیات برای هرج ومرج»، وترجمته:

«السفارات الغربية.. غرف عمليات الفوضى»؛ وطالبت الصحيفة صراحةً بطرد سفراء (ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا)، معتبرة أنهم يوجهون «فرق الاغتيالات» داخل طهران. وكان الهدف من هذا الأسلوب هو قطع أي طريق للدبلوماسية الدولية للتدخل من أجل حماية المتظاهرين.

كما نشرت كيهان يوم (٨ يناير ٢٠٢٦) نصًا بعنوان: «لزوم برخورد قاطع با اغتشاشگران»، وترجمته: «ضرورة التعامل الحاسم مع مثيري الشغب»؛ ويدعو المقال إلى تشديد القبضة الأمنية ويُطَبِّع لغة العنف الرمزي، عبر تشبيه المحتجين بتهديدات إرهابية؛ الغاية تعبئة القاعدة الأيديولوجية وتوفير غطاء أخلاقي للحسم.

وفي (١٧ يناير ٢٠٢٦) نشرت الصحيقة مقالًا بعنوان: «دی ماه ١٤٠٤؛ تکرار فتنه با چهرهای جدید»؛ وترجمته: «شهر دي ١٤٠٤ (وهو مسمى التاريخ الفارسي للتاريخ الميلادي): تكرار الفتنة بوجه جديد»؛ ويقارن المقال بين احتجاجات ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وأحداث ٢٠٠٩، مؤكدًا أن "الفتنة" تتكرر بأدوات مختلفة. والخطاب المستخدم في المقال أيديولوجي صِرف، يربط أي حراك اعتراضي بمشروع إسقاطي ثابت عبر الزمن، من أجل ترسيخ ذاكرة أمنية تاريخية تمنع إعادة تفسير الحدث سياسيًا.

٥. نماذج من تغطية (وكالة فارس للأنباء)

في (٢ يناير ٢٠٢٦) نشرت الوكالة تقريرًا بعنوان: «کاهش محسوس تجمعات... واغتشاشات خشن‌تر شد»؛ وترجمته: «انخفاضٌ ملحوظ في التجمعات... بينما أصبحت الاضطرابات أعنف»؛ وكان الهدف من نشره هو تسويق سردية أن هنالك عناصر تخريبية انضمت للاحتجاجات من أجل نشر الفوضى، وأن النظام يفصل بين «الاحتجاج السلمي» عن «العنف»، وأن الاستهداف الأمني موجه إلى المخربين لا إلى المحتجين السلميين الذين انخفضت أعدادهم في الاحتجاجات؛ وهي سردية يستحيل التحقق من صحتها، حيث كانت المواجهة الأمنية موجهة لجميع المحتجين دونما تمييز.

في (١٥ يناير ٢٠٢٦) نشرت الوكالة مقالًا بعنوان: «چرا اغتشاشات دی ماه نتوانست به اعتراض فراگیر تبدیل شود؟»؛ وترجمته: «لماذا لم تتمكن اضطرابات شهر دي من التحول إلى احتجاج شامل؟»؛ ويقدّم المقال تفسيرًا "تحليليًا" يفترض أن الشارع الإيراني يرفض المحتجين، ويركّز على ولاء الطبقات الشعبية للدولة. يتم تجاهل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، واستبدالها بعوامل أمنية وثقافية تبرّر فشل التوسع، وينزع التمثيل الشعبي عن الاحتجاج بأثر رجعي، وينقل الصراع من الواقع الاجتماعي إلى ساحة الإعلام.

٦. نماذج من تغطية (وكالة إرنا)

في (١٨ يناير ٢٠٢٦) نشرت الوكالة خبرًا بعنوان: «بازگشت آرامش به شهرها پس از حوادث اخیر»؛ وترجمته بالعربية هي: «عودة الهدوء إلى المدن بعد الأحداث الأخيرة»؛ ويكتفي الخبر بتصريحات رسمية عن استقرار الأوضاع وعودة الحياة الطبيعية، دون أي إشارة لأسباب الاحتجاج أو نتائجه الاجتماعية. هذا النمط شائع في ختام موجات القمع، من أجل إغلاق الملف إعلاميًا وتطبيع ما بعد القمع.

٧. نماذج من تغطية قناة (العالم)

دأبت قناة «العالم»، وغيرها من قنوات «محور المقاومة» (الموالية خارجياً) على مؤازرة النظام في طهران لاجتياز الضغوط الداخلية والخارجية خلال فترة الاحتجاجات؛ وقد برز ذلك بصورة واضحة في برنامج «مع الحدث» على قناة «العالم»، حيث تم استضافة محللين من لبنان والعراق للحديث عن «ثبات إيران في وجه الفتنة» وربط ما يحدث بـ «الانتقام من انتصارات إيران الإقليمية». وكان الهدف من تلك التغطية هو منع انتقال عدوى الاحتجاجات إلى الدول المجاورة (خاصة العراق ولبنان) عبر تصوير الاحتجاجات الإيرانية كـ «مؤامرة صهيونية» فاشلة.

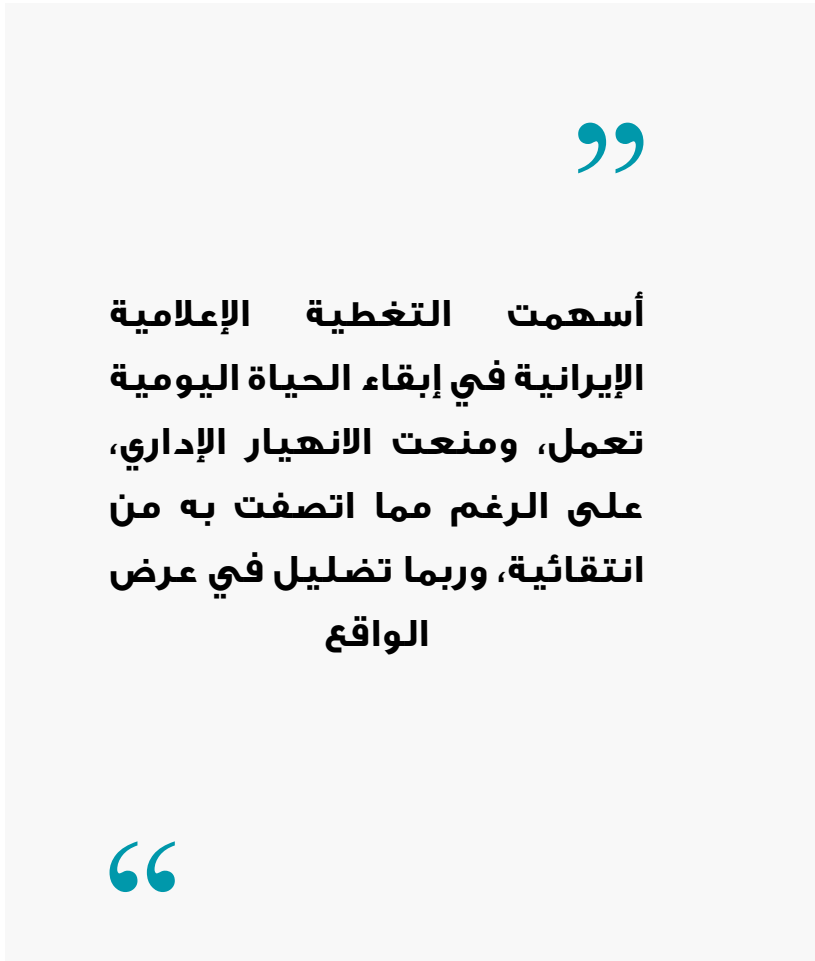

الآثار الإيجابية و السلبية للتغطية الإعلامية الإيرانية للاحتجاجات

عندما تستحكم الأزمات الداخلية في دولة من الدول، يتحول الإعلام من ناقل للأحداث إلى أداة لإدارة السلوك العام؛ لإنه هو من: يُعرّف الحدث، ويُحدّد من هو «الطرف الشرعي»، ويُوزّع اللوم، ويَخلق سقفًا لما يُقال وما لا يُقال؛ ولذلك لا تُقاس التغطية بمدى كثافة الأخبار فقط، بل بـنتائجها التراكمية، التي تجيب على الأسئلة الجوهرية التالية: هل خفّضت التغطية الإعلامية مشاركة الناس؟ هل رفعت كلفة الانضمام للاحتجاج؟ هل منحت الدولة مساحة لإعادة الضبط؟ وهل أنتجت في المقابل كلفة اجتماعية/سياسية طويلة الأمد؟

وتكمن إجابة هذه الأسئلة وغيرها في رصد / قياس «آثار» التغطية لا «محتواها» فقط؛ وهذا ما سوف نستوفيه في المحور التالي:

أولًا: الآثار الإيجابية المحتملة للتغطية (من منظور الدولة وإدارة الأزمة)

١) ضبط الإيقاع العام وتقليل الهلع

كانت تهدئة المجال العام وإظهار أن «الدولة قائمة»، وأن الخدمات مستمرة، إحدى الوظائف الإيجابية للتغطية الرسمية الإيرانية (وبخاصة البث العام)؛ وكانت الغاية من ذلك هي تخفيف موجات الذعر والتهافت، ومنع انتقال الاضطراب إلى قطاعات غير مسيّسة كـ (الأسواق، والمؤسسات، والمدارس)؛ ويمكن القول إن التغطية الإعلامية الإيرانية قد أسهمت في إبقاء الحياة اليومية تعمل، ومنعت الانهيار الإداري، على الرغم مما اتصفت به من انتقائية، وربما تضليل في عرض الواقع.

٢) توحيد الرسالة الحكومية وتخفيف التناقض المؤسسي

وجود منظومة طبقية (بث رسمي/وكالات/منصات أمنية) ساعد الدولة على إنتاج «سقف سردي» واحد: الحدث يُعرّف على أنه اضطراب أمني/مؤامرة/حرب مركبة. هذا التوحيد قد أسهم في منع الانقسام داخل أجهزة الدولة نفسها، وأوجد تماسكًا اتصاليًا يحمي منظومة القرار من ارتباك علني يرفع كلفة الأزمة.

٣) الردع الاتصالي وتقليل المشاركة الفعلية

على الرغم من عدم قدرتها على إقناع الجميع، وهي الوظيفة المحورية لوسائل الإعلام لحل الأزمات الداخلية؛ إلا أن استخدام وسائل الإعلام الإيرانية لأسلوب التهديد والتخويف في تغطيها للأحداث أوجد أثرًا ردعيًا تمثل في: خفض عدد المشاركين المحتملين عبر رفع تكلفة الانضمام نفسيًا واجتماعيًا؛ وهذا أثر إيجابي للدولة على المدى القصير لأنه يسرّع تفكك الزخم، عبر تكثيف خطاب «الخطر» (الاعتقالات، الاعترافات، ربط الاحتجاج بالإرهاب/الخارج).

٤) حماية منظومة «الشرعية» عبر التعبئة القيمية

أدي قيام الصحافة الأصولية والمنصات القريبة من الحرس لوظيفتها المحورية المتمثلة في «شحن القاعدة» عبر تحويل الأزمة إلى اختبار ولاء، واستدعاء الهوية الدينية/الثورية، إلى إعادة تماسك القاعدة الصلبة، ومنح أجهزة الدولة بيئة اجتماعية أقل عدائية في مناطق معينة، وهو أحد الآثار الإيجابية قصيرة المدى، التي أفرزتها التغطية الإعلامية في معركة الشارع.

٥) إدارة الرسائل للخارج وتخفيف كلفة العقوبات/الضغط

حرصت المنظومة الإعلامية الإيرانية في تغطيتها للأحداث أن تقدم بوصفها «شأنًا سياديًا/أمنيًا»، وأن تُبرز وجود «عنف/تخريب»، من أجل تقليص مساحة التعاطف الدولي مع المحتجين، وتسهيل خطاب الدولة في المحافل الدبلوماسية: «نحن نواجه شغبًا مدعومًا من الخارج». وعلى الرغم من أن التغطية الإعلامية لم تنجح في تحقيق ذلك كليًا، لما رافق الحملة الإعلامية الداخلية من قطع الانترنت لأكثر من ١٣ يومًا، مما أسهم في ضعف الثقة في السردية الرسمية للإعلام الإيراني؛ إلا أن التغطية على النحو المذكور منحت صانع القرار مادة تفاوضية، وهو ما يعد أثرًا إيجابيًا لتلك التغطية رغم ضعف مصداقيتها.

ثانيًا: الآثار السلبية للتغطية (تكاليف متراكمة داخلية وخارجية)

١) تآكل الثقة بسبب الفجوة بين الخبرة اليومية والسردية الرسمية

كلما اتسعت المسافة بين ما يراه الناس على أرض الواقع من: (اعتقالات، وقتلى/جرحى، وانقطاع إنترنت، وخوف) وبين ما تُصر عليه المنظومة الإعلامية من أن ما يقع: (حوادث محدودة/ وعودة هدوء/ وعناصر مندسّة)، يتولد أثر خطير، يتمثل في: انهيار الثقة في الوسيط؛ وهذا لا يضر الدولة فقط؛ بل يضر المجال العام كله، لأن الجمهور يهرب إلى مصادر بديلة، وربما تكون أقل موثوقية أيضًا.

٢) تحويل السياسة إلى أمننة دائمة وإغلاق منافذ التسوية

تأطير الاحتجاجات حصريًا، ووصفها بـ: «المؤامرة/ والشغب/ والحرب المركبة»، يُضعف قدرة الدولة على الاعتراف بجذور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. والنتيجة: تجفيف إمكانات التسوية؛ لأن أي مطلب يتحول إلى تهديد، وأي وسيط سياسي يُصوّر كغطاء للخصوم. قد ينجح القمع بصورة مؤقتة، لكن الأزمة تعود عادة بصورة أشد لأن أسبابها لم تُناقش.

٣) الاستقطاب الاجتماعي وإنتاج «هويات متصارعة»

يخلق خطاب التخوين، المرتكز إلى ثنائية «الشعب الحقيقي/ والعملاء»، وربط المحتجين بالخارج، شرخًا اجتماعيًا، له آثار طويلة المدى، تتمثل في : تتآكل الروابط الوطنية الجامعة، وتحول الخلاف السياسي إلى خلاف أخلاقي وجودي؛ وهذا يجعل المجتمع أقل قابلية للاندماج بعد الأزمة، ويزيد احتمالات العنف لاحقًا.

٤) دفع المحتجين نحو أشكال أكثر سرّية/ راديكالية

حين يُغلق الإعلام الرسمي أبواب التعبير، ويقدّم كل احتجاج كجريمة، يتعلم جزء من الجمهور أن «العلنية مكلفة»؛ وعليه قد تمون النتيجة هي انتقال الاحتجاج من الشارع إلى أشكال سرية، متقطعة، أو أكثر عنفًا؛ وهنا تصبح التغطية الردعية سلاحًا ذا حدين: تكسر موجة آنية، لكنها قد تدفع نحو موجات لاحقة أقل قابلية للاحتواء.

٥) تضخيم الاعتماد على أدوات القمع (والتطبيع معها)

يسهم الاعتماد على الدعاية الأمنية في تحويل الاستثناء إلى واقع أو أمر طبيعي؛ فالاعتقالات الواسعة، والرقابة، وإغلاق الإنترنت، المحاكمات السريعة... وغيرها من الأساليب القمعية، عندما تُقدَّم كإجراءات طبيعية، تؤدي إلى تآكل مفهوم الدولة القانونية، ويصبح «الأمن» هو معيار الشرعية الوحيد؛ هذا يخلق كلفة مؤسساتية تتجسد في : ضعف القضاء، وتسييس القانون، وتراجع الاستثمار والثقة الاقتصادية.

٦) كلفة اقتصادية غير مباشرة عبر أزمة الاتصالات والسمعة

تبرير قطع الإنترنت أو تشديد الرقابة، عبر خطاب «الأمن»، يُنتج خسائر اقتصادية حقيقية، تتمثل في: تعطّل التجارة الإلكترونية، وتوقف التحويلات، وتعطيل الأعمال الصغيرة، وفقدان ثقة المستثمرين. كما تتشكل سمعة دولية بأن بيئة الأعمال غير مستقرة اتصاليًا، مما يزيد كلفة التمويل والتأمين ويضغط على

العملة والأسعار. وعلى الرغم مما قد يتصوره البعض عن ضعف خطورة هذا الأثر في ظل العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة على إيران، إلا أنه تصور محدود/ قاصر، لأنه يتجاهل الآثار الداخلية لتلك الإجراءات الأمنية المشددة.

٧) تدهور الصورة الخارجية وتعزيز خطاب حقوق الإنسان ضد إيران

على الرغم من كثافة التغطية الإعلامية الإيرانية، التي تُجرّم الاحتجاج وتبرّر القمع، إلا أنها ــ حتى لو نجحت سردية «المؤامرة» ـــ تزوّد خصوم إيران بخطاب جاهز: «دولة تقمع شعبها وتمنع المعلومات»؛ ولا شك أن هذا يرفع كلفة إيران في المنظمات الدولية، ويعزز مسارات العقوبات أو العزلة، ويضر بمحاولات تحسين العلاقات مع أطراف مترددة.

الخلاصة: يمكن القول إن التغطية حققت للدولة مكاسب إدارة أزمة قصيرة المدى (ضبط الإيقاع، الردع، توحيد الرسالة، تعبئة القاعدة) لكنها دفعت في المقابل تكاليف استراتيجية طويلة المدى: تآكل الثقة، أمننة السياسة، تعميق الاستقطاب، كلفة اقتصادية، وتراجع الصورة الخارجية.

وتكمن المفارقة الأساسية في أن المنظومة الإعلامية الإيرانية نجحت في «إقفال اللحظة»، لكنها قد تُسهم في «فتح دورة جديدة» لاحقًا لأن معالجة الأزمة اتصاليًا لا تعالج جذورها الواقعية.

ولعل أخطر أثر سلبي للتغطية الإعلامية الإيرانية للاحتجاجات لا يقتصر على «الانحياز» وحده، بل يمتد إلى تحويل المجتمع إلى فضاء بلا سردية مشتركة: الدولة تقول «شغب ومؤامرة»، والمعارض يقول «ثورة وقمع»، وبينهما جمهور يبحث عن حقيقة لا يجدها في الإعلام الرسمي؛ ففي مثل هذه البيئات، يصبح أي حدث لاحق قابلًا للاشتعال أسرع لأن الثقة العامة ـــ وهي صمام الأمان ـــ تكون قد تآكلت.

مؤشرات إنذار مبكر

في ضوء تحليل نمط التغطية الإعلامية التي اعتمدها النظام الإيراني خلال موجة الاحتجاجات الأخيرة، يمكن استشراف مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر التي تم رصدها عبر الخطاب الإعلامي الرسمي نفسه، بوصفه أداة حسّاسة تعكس تحوّلات تقدير الموقف داخل بنية الدولة؛ ومن أبرز تلك المؤشرات:

أولًا: أن استمرار الخطاب الإعلامي الإيراني الرسمي في التأكيد المكثف على «عودة الهدوء» و«فشل المخطط»، مع تراجع تغطية الأحداث واستبدالها بمواد تقييمية، يشير عادة إلى ترسيخ سيناريو الاحتواء الصلب، ومحاولة إقفال الملف قبل عودة النقاش المجتمعي حول جذور الأزمة.

ثانيًا: تعدُّ عودة المفردات الأمنية الحادّة ـــ من قبيل: «الفتنة» و«الحرب المركبة» و«العملاء» ـــ بعد فترة هدوء نسبي، مؤشرًا على قلق النظام من إعادة تشكّل الاحتجاج، حتى وإن لم يظهر ذلك ميدانيًا بعد.

ثالثًا: اتساع مساحة الحديث الإعلامي عن «الشائعات» و«الحرب الإعلامية» و«دور وسائل التواصل» على حساب تناول الواقع المعيشي، تعتبر مؤشرًا إضافيًا على

انتقال الاحتجاج من الشارع إلى المجال الكامن، حيث تعجز الأدوات التقليدية عن الرصد المباشر، فيتحول الإعلام إلى أداة استباقية لضبط السرد قبل تشكّل موجة جديدة.

رابعًا: إن أي عودة مفاجئة لتبرير إغلاقات الإنترنت أو تشديد الرقابة الاتصالية، حتى في غياب احتجاجات واسعة، ستعكس استعدادًا مؤسسيًا لمواجهة تصعيد محتمل، وتدل على أن حالة الاستقرار المعلنة لا تحظى بثقة كاملة داخل أجهزة الدولة.

خامسًا: تصاعد الخطاب الإعلامي الذي يربط الاحتجاجات المحتملة بملفات إقليمية أو بتطورات في العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ يعكس ذلك انتقال النظام من تفسير الأزمة بوصفها شأنًا داخليًا إلى إعادة دمجها في سياق صراع خارجي أوسع، وهي خطوة تُستخدم عادة لتهيئة الرأي العام لتشديد الضبط الأمني أو لتحمّل كلفة تصعيد قادم.

سادسًا: أن ظهور خطاب إعلامي أقل تخوينًا، يتضمن اعترافًا جزئيًا بالضغوط الاقتصادية أو المعيشية، حتى وإن جاء بصياغات حذرة، يمكن اعتباره مؤشرًا ـــ وإن كان ضعيفًا ـــ على محاولة استيعاب الغضب وتخفيف احتمالات الانفجار.

سابعًا: إذا اتسع التباين بين خطاب البث الرسمي الهادئ نسبيًا وخطاب المنصات القريبة من الحرس الثوري، فإنه سيُعدُّ مؤشرًا مهمًا على اختلاف تقديرات المخاطر داخل الدولة العميقة نفسها؛ فحين يتقدم خطاب التعبئة والتخوين على خطاب التهدئة، يكون ذلك غالبًا علامة على شعور بتهديد متجدد، حتى لو لم يتجسد بعد في الشارع. أما استمرار الانسجام بين المستويين، فيعكس ثقة أكبر بقدرة الدولة على الإبقاء على الأزمة ضمن حدود السيطرة.

الخلاصة: أن مؤشرات الإنذار المبكر في إيران لا تُقرأ من خلال الشارع وحده، بل من خلال تحولات الخطاب الإعلامي الرسمي بوصفه مرآة لتقدير المخاطر، وأداة استباقية لإدارتها، وهو ما يجعل رصد هذا الخطاب عنصرًا حاسمًا في استشراف مسار الاحتجاجات قبل أن تعود إلى الواجهة الميدانية..

أي عودة مفاجئة لتبرير إغلاقات الإنترنت أو تشديد الرقابة الاتصالية، حتى في غياب احتجاجات واسعة، ستعكس استعدادًا مؤسسيًا لمواجهة تصعيد محتمل

النتائج

تُفضي القراءة التحليلية المتكاملة لتغطية المنظومة الإعلامية الإيرانية للاحتجاجات إلى النتائج التالية:

- لم يُستَخدم الإعلام الرسمي الإيراني بوصفه قناة نقل أو تفسير للأحداث، بل كأداة حاكمة لإعادة إنتاج الأزمة ضمن إطار يحدّد معناها وحدودها وسقف تطورها؛ فمنذ اللحظة الأولى، لم تُمنح الاحتجاجات فرصة لأن تُفهم أو تُناقش باعتبارها تعبيرًا عن اختلالات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بل جرى دفعها بصورة ممنهجة إلى المجال الأمني، وإعادة توصيفها داخل سردية «الاضطراب» و«المؤامرة» و«الحرب المركبة»، بما سمح للدولة بتعليق النقاش حول الأسباب واستبداله بنقاش حول الشرعية والردع.

- تعمل المنظومة الإعلامية الإيرانية وفق بنية متعددة المستويات، يتوزع فيها الدور الاتصالي بين البث الرسمي، والإعلام الحكومي، والمنصات القريبة من الحرس الثوري، والصحافة الأصولية، بحيث يؤدي كل مستوى وظيفة محددة داخل السردية العامة دون أن يخرج عن الإطار الكلي الذي ترسمه الدولة العميقة.

- أتاح التقسيم الوظيفي لوسائل الإعلام قدرًا عاليًا من المرونة الخطابية، ومكّن النظام من الجمع بين التهدئة الظاهرية والتعبئة الأمنية، وبين ضبط الإيقاع اليومي وتكريس مناخ التخويف والردع، دون الوقوع في تناقض علني أو ارتباك اتصالي.

- اعتمدت التغطية الإعلامية مسارًا تصاعديًا ومنهجيًا بدأ بتسييس التسمية ونزع الطابع الاحتجاجي عن الحدث، ثم انتقل إلى الإسناد الخارجي وتضخيم مظاهر العنف، وصولًا إلى نزع الشرعية الأخلاقية عن المحتجين وتشويه الوسائط الإعلامية البديلة، قبل أن يُغلق المشهد بخطاب «الانتصار» و«فشل المشروع».

- لم تكن أساليب التغطية الإعلامية الإيرانية للاحتجاجات معزولة عن السياق الزمني، بل تطورت بتطوّر الميدان، بما يعكس أن الإعلام كان جزءًا من إدارة دورة الاحتجاج لا مجرد رد فعل عليها.

- على الرغم من نجاح الفعالية الاتصالية في كسر الزخم الميداني ومنع تحوّل الاحتجاج إلى مسار إسقاطي مباشر، إلا أنها حملت في طياتها كلفة بنيوية لا يمكن تجاهلها.

- أسهمت التغطية في تعميق فجوة الثقة بين الدولة وشرائح اجتماعية واسعة، وأعادت إنتاج السياسة بوصفها ملفًا أمنيًا مغلقًا، الأمر الذي حدّ من إمكانات التسوية وأضعف القدرة على احتواء الغضب بوسائل غير قسرية.

- خلّف تبرير الرقابة وإغلاق الفضاء الاتصالي ــ حتى وإن قُدِّم بوصفه ضرورة أمنية ــ آثارًا اقتصادية وسمعية ممتدة، زادت من هشاشة الاستقرار الذي سعت التغطية إلى تثبيته.

- أدّى الإعلام الإيراني دوره بوصفه أداة دفاع عن بقاء النظام أكثر مما أدّاه بوصفه وسيطًا بين الدولة والمجتمع؛ فقد نجح في تحييد خطر الإسقاط الفوري، لكنه لم ينجح في إعادة إنتاج شرعية مجتمعية جامعة أو في تفكيك الأسباب البنيوية التي غذّت الاحتجاج.

- ما زالت الفجوة قائمة بين إدارة الأزمة إعلاميًا ومعالجتها سياسيًا واجتماعيًا، وهي فجوة تجعل مستقبل الاحتجاج في إيران مفتوحًا على احتمالات متعددة، تحكمها، ليس فقط تطورات الشارع، بل ـــ بدرجة لا تقل أهمية ـــ تحولات الخطاب الإعلامي نفسه وحدود قدرته على الإقناع مقابل الاكتفاء بالردع.

الخاتمة

تُظهر الورقة أن الإعلام الإيراني لم يكن مجرد أداة مرافقة لإدارة الاحتجاجات، بل شكّل عنصرًا مركزيًا في إعادة تعريفها وضبط مسارها، من خلال إدماجها داخل إطار أمني يحجب جذورها الاجتماعية والسياسية. وقد أتاح التقسيم الوظيفي للمنظومة الإعلامية مرونة خطابية مكّنت النظام من الجمع بين التهدئة الظاهرية وشرعنة القمع، بما أسهم في كسر الزخم الميداني ومنع التحول الإسقاطي المباشر.

غير أن هذا النجاح ظل محصورًا في إدارة اللحظة، إذ أُغلقت الاحتجاجات سرديًا قبل معالجتها بنيويًا، ما أدى إلى تآكل الثقة وتعميق أمننة المجال العام ودفع الغضب إلى المجال الكامن. وعليه، فإن الإعلام الإيراني نجح في تحييد خطر الانهيار الفوري، لكنه أخفق في إنتاج سردية جامعة قادرة على معالجة أسباب الاحتجاج، بما يجعل مستقبل الحراك مفتوحًا على احتمالات إعادة التشكل، طالما استمر الاعتماد على الإقفال السردي بدل الاستيعاب السياسي والاجتماعي.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64